

مقتل إمام في منطقة القبائل يفجر سجلا أيديولوجيا حادا في الجزائر

صابر بليدي

مؤخرا بشأن إقالة وسجن عدد من ضباط المؤسسة العسكرية الذين وجهت إليهم تهم التخطيط وتنفيذ صراع أيديولوجي وجهوي وإثني بين مكونات المجتمع. ولأن العملية التي استهدفت إمام تيزي وزو ليست هي الأولى من نوعها، فقد سبق لعدد من الأئمة وموظفي الشؤون الدينية أن تعرضوا للقتل والعنف لأسباب مختلفة، فقد دخلت إحدى النقابات على الخط بتوجيه رسالة شديدة اللهجة من أجل ما أسمته بـ"حماية الأئمة".

ودعا في هذا الشأن المجلس الوطني المستقل للأئمة وموظفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف الرئيس عبدالمجيد تبون للتدخل العاجل لحماية الأئمة من مختلف الاعتداءات والتهديدات.

وكشف بيان للنقابة اطلعت عليه "العرب" أنها "ستودع رسالة على مستوى رئاسة الجمهورية على وجه الاستعجال بعد تسجيل حادثة نبح الإمام المتطوع بلال حمودي في ولاية تيزي وزو".

الرواية التي قدمتها وزارة الشؤون الدينية حول مقتل الإمام الشاب بلال حمودي فشلت في احتواء اللغط المتصاعد بشأن الحادثة

وطالبت المجتمع بكل فعالياته المدنية والسياسية والإدارية بما فيها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى استنكار هذا الجرم الدخيل على المجتمع الجزائري، واعتبرت القانون الصادر العام الماضي لا يفي بحماية الإمام، مما يستدعي إصدار جملة من القوانين والنصوص التنظيمية التي يكون فيها مسك وقاية الإمام واضحا. ولا يزال قطاع الشؤون الدينية يعيش حالة من الغليان بسبب الظروف المهنية والاجتماعية للعاملين فيه خاصة الأئمة، وهو ما حدا بالنقابة المدعومة إلى تنظيم عدة وقفات واحتجاجات تنديدا بما أسمته "صمت الوزارة الوصية عن تلبية المطالب المرفوعة حول تحسين ظروف العمل من حماية وتأمين ورواتب وترقيات وغيرها".

ونظمت النقابة إلى "ضرورة تحمل السلطات مسؤولية المختلين عقليا الذين يجوبون الشوارع ومنعهم من دخول المساجد، نظرا إلى احتمالية تسببهم في الاعتداءات على الأئمة سواء طواعية أو بتحريض". كما دعت إلى "حماية الأئمة من الجهات الأمنية والقضائية عن طريق فتح خط أخضر بين الأئمة والسلطات، مع تخصيص يوم إعلامي للتحسيس بحقوق الإمام المعنوية والمادية، وتنظيم يوم تضامني مع الإمام بحدود تاريخه ومكانه لاحقا، والتأكيد على الشواهد الضرورية تبني مطالب الأئمة خاصة في ما يتعلق بحمايتهم".



أزمة الهوية تعود الى الواجهة مجددا

الجزائر - فجر مقتل إمام مسجد في ولاية تيزي وزو الجزائرية سجلا أيديولوجيا صاخبا تجل في التراشق بالتهامات بين تيارات سياسية متعددة حول الخلفيات والملابسات التي أحاطت بالعملية، ليطفو بذلك حجم وشدة اللغم الذي يهدد بنسف قرون من التعايش والانصهار بين مختلف الإثنيات. وفشلت الرواية الرسمية التي قدمتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية حول مقتل الإمام الشاب بلال حمودي في احتواء اللغط المتصاعد بسبب الخلفيات السياسية والأيديولوجية المحركة لعدد من التيارات في البلاد.

وقبما تحدثت تقارير محلية عن "تعرض الإمام المغدور للذبح من طرف إرهابي ينتمي إلى حركة استقلال القبائل (ماك)"، ذكرت مديرية الشؤون الدينية في الولاية بأن "الجاني مختل عقليا باغت الإمام وهو يؤم المصلين في مسجد قرية مكيرة التابعة لبلدة ذراع الميزان في ولاية تيزي وزو عاصمة منطقة القبائل".

وارجعت إفساد زميل للضحية تم تداولها على نطاق واسع، الجريمة إلى صراع بين الجاني والضحية حول إمامة الناس رغم أنهما ينتميان إلى نفس التيار الديني (السلطوية)، غير أن الضحية كان يحظى بتعاطف رواد المسجد لاعتدال مواقفه وتدينه، بينما كان الجاني متطرفا في أفكاره ومواقفه. وأضافت الإفساد بأن "الجاني طلب من الضحية في أكثر من مرة بأن ينسحب من الإمامة من أجل أن يخلفه، غير أن الأول ظل رافضا مستمدا إلى رغبة الناس الذين يؤمهم في الصلوات".

ولفتت إلى أن الجاني كان يعاني من مرض أعصاب ويتناول حبوبا مهدئة، وهو ما اعتبره البعض الخط الرباط بين ما ورد في بيان مديرية الشؤون الدينية وبين الإفادة المذكورة. غير أن دوائر معادية للمكون الأمازيغي تحاول عبر شبكات التواصل الاجتماعي توريث منطقة القبائل في العملية استنادا إلى ما تصفه بـ"توجهاتها المناوئة لثوابت المجتمع وارتباطها بجهات خارجية"، وتستغرب سر اختيار الجاني المختل عقليا للإمام تحديدا دون بقية المصلين لتنفيذ جريمة.

وذهب آخرون إلى أن العملية نفذها عنصر تابع لحركة "مساك" الانفصالية انتقاما لإدراجها في خانة التنظيمات الإرهابية من طرف السلطة خلال الأشهر الأخيرة، وأن الجريمة هي محاولة لاستقطاب الأضواء الإعلامية وتصيد الموقف.

ياتي ذلك رغم عدم انتهاء عملية التحقيق التي باشرت مصالح الأمن مع الشخص المعتدي، مما يترجم الحساسية المفرطة التي باتت تخيم على المشهد الأيديولوجي والإثني في البلاد، والذي كانت تقف وراءه جهات نافذة في السلطة، بحسب ما كشف عنه

روما تستضيف آخر المحاولات لإنقاذ الانتخابات في ليبيا

شروط التوافق بين أطراف النزاع لا تزال غير قائمة



من مصلحة الإخوان عرقلة إجراء الانتخابات في ليبيا

وبرايه "الإخفاق كان متوقعا لعدة أسباب، من أهمها أن المنتدى السياسي لم يعد يمثل أطراف الصراع وأن بعثة الأمم المتحدة والسول المتدخل في ليبيا مصرة على جر الليبيين دائما إلى مربع تقاسم السلطة والابتعاد عن مربع استعادة الدولة بالإضافة إلى عدم توافقها على استقرار ليبيا".

وتحت عنوان "النساء الأخير" اقترح نصية تقسيم البلاد إلى تسع ولايات؛ 3 في برقة، 2 في فزان و4 في طرابلس، على أن تشمل كل ولاية عددا من المحافظات حيث يكون مقر الولاية ومقر المحافظات موزعة على مدن الولاية ويكون لكل ولاية حكومة محلية تنفيذية تتكون من عدد من الوزراء يساوي عدد وزراء الحكومة المركزية، وتولي الحكومة المحلية التنفيذية إدارة كل الشؤون في الولاية وتوزع ميزانية الدولة على الولايات وفقا لأسس عادلة متفق عليها، وتكون هناك حكومة مركزية للتنسيق بين الأقاليم وإدارة ما تكلف به من ملفات مشتركة، ويحدد محدود من الموظفين ويميزانية محدودة.

وقبما لا يزال الخلاف سيد الموقف، يرى المهتمون بالشأن الليبي أن شروط التوافق بين أطراف النزاع لا تزال غير قائمة، وأن حرب السلاح تحولت إلى حرب من نوع آخر، ويكتفي من الشراسة التي تغذيها قوى داخلية وخارجية، لاسيما المحور الإخواني وداعموه ممن يعتبرون أن فشل الإسلام السياسي في الانتخابات القادمة في حال تنظيمها في موعدها يعني انهيار مشروعهم في المنطقة وفقدانه قاعدة جغرافية واقتصادية واستراتيجية مهمة.

المفوضية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة للدمع هو دور استشاري فقط في بعض الأمور الفنية. وشدد المجلس الخاضع لهيمنة الإخوان على تمسكه بعدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد في الجسم التشريعي القادم في التوزيع المنصوص عليه في قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب.

وترزامن ذلك مع حملة واسعة ضد بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الانتخابات في سياق صراع الإرادات التي يقودها تيار الإسلام السياسي لقطع الطريق أمام الانتخابات إن لم ينتظم وفق شروطه ولم يغرز النتائج التي توافق مصالحه.

وقال مروان الدرقاش الناشط القريب من المفتي المعزول الصادق الغرياني إن "البعثة الأممية تخطط لبركة قانون انتخابات في غياب أعضاء ملتقى الحوار السياسي ومجلس النواب".

وأضاف الدرقاش "يخططون لبركة اتفاق في روما لوضع قانون انتخابي في غياب لجنة ال75 والمجلس الأعلى للدولة. الحاضرون فقط مجلس النواب ويمثله عقيلة صالح وعماد الدين السائح".

وأوضح عضو مجلس النواب عبدالسلام نصيبة أن الجميع قد يتفق "على أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سوف تكون المخرج المثالي للقضية الليبية، إلا أن هذه الانتخابات تعرض الآن إلى عاصفة من الصعوبات والعراقيل التي قد تعصف بها أو تشوهها أو تحولها من حل إلى مشكلة في حد ذاتها بعد إخفاق ملتقى الحوار السياسي الليبي في الاتفاق على قاعدة دستورية أو خارطة طريق للمسار الدستوري".

البلاد دون صلاحيات تذكر بعد الاستفتاء على الدستور. وكان رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح أصدر في الأسابيع الأولى من تسعة نواب لصياغة التشريعات اللازمة لإجراء انتخابات 24 ديسمبر بالتعاون مع البعثة الأممية والمفوضية العليا للانتخابات، على أن تعرض تلك التشريعات المرتقبة على مجلس النواب لمناقشتها وإقرارها.

أكد صالح أن المجلس شرع بالفعل في تجهيز قانون انتخاب رئيس البلاد بشكل مباشر من الشعب، بالإضافة إلى توزيع الدوائر الانتخابية في أنحاء البلاد للوفاء بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر سلفا في ديسمبر المقبل.

وخلال الأيام الماضية اتسعت دائرة الخلافات بعد أن اقترحت المفوضية على مجلس النواب زيادة أعداد الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية لتصبح 234 مقعدا بدلا من 200، و32 دائرة انتخابية بدلا من 13، لكن رئيس المفوضية عماد السايح حاول التوصل من الأزمة المستجدة بالقول إن مقترح المقاعد وتوزيع الدوائر جاء بناء على طلب مجلس النواب، موضحا أن تحديدها يجري على أساس الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي.

واعتبر مجلس الدولة الاستشاري الجمعة أن أي تصرفات أحادية بشأن قانون الانتخابات هي تصرفات مرفوضة طبقا لنصوص الإعلان الدستوري.

وأضاف في بيان له أن إقرار قانون الانتخابات العامة هو من اختصاص مجلسي النواب والدولة، مؤكدا أن دور

تستضيف إيطاليا الأحد محادثات ليبية هدفها حلحلة ملف القاعدة الدستورية والقانونية وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء أملا في تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر في ديسمبر القادم، غير أن متابعين يستبعدون إيجاد تسوية تنهي الخلافات في ظل تمسك الإخوان بتنظيم استفتاء وإصرارهم على إفضال المرحلة الانتقالية.

الحبيب الأسود

طرابلس - تستقبل العاصمة الإيطالية روما بداية من الأحد محادثات اللحظة الأخيرة لحلحلة ملف القاعدة الدستورية والقانونية والانتخابات الليبية المقررة للربيع والعشرين من ديسمبر القادم.

ويشارك في هذه المحادثات كل من رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المفوضية الوطنية العليا المستقلة للانتخابات عماد السايح وفريق من البعثة الأممية على أن تلتحق بهم أطراف أخرى لتحديد الحل النهائي بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في توفير الآلية التي سيتم اعتمادها في تنظيم الاستحقاق الانتخابي.

ويعد من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تسعين إيطاليا تحت إشراف أمي لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين لتجاوز الخلافات الحادة حول الانتخابات، فيما يرى المراقبون أن الأزمة لا تزال تتفاقم، والتوتر لا يزال سيد الموقف، في ظل رفض تيار الإسلام السياسي ولفائه لتنظيم الاستحقاق بالشكل الذي تتبناه الأمم المتحدة والقوى الوطنية داخل البلاد.



عبد السلام نصيبة
الانتخابات الليبية
تعرض إلى عاصفة
من الصعوبات

ويضيف المراقبون أن لجنة التوافقات المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي والتي بدأت اجتماعاتها في 16 يوليو الجاري لتحديد القاعدة الدستورية للانتخابات، لم تصل إلى أية نتائج تذكر بسبب الخلافات العميقة بين أعضائها، وهي خلافات تعكس طبيعة الصراع الذي لا يزال قائما في البلاد بين التيار الوطني وما يسمى تيار 17 فبراير الخاضع لهيمنة الإخوان وبعض القيادات الجهوية في مصراتة، والذي يدفع نحو خيار من اثنين؛ إما الاستفتاء على مسودة الدستور قبل الانتخابات أو تنظيم انتخابات برلمانية على قاعدة مؤقتة يليها انتخاب رئيس

التحالف مع حزب التقدم والاشتراكية خارج حسابات العدالة والتنمية المغربي

محمد ماموني العلوي

ورأي لزرقي بأن "العثماني خلافا لسلفه بن كيران لم يعد بحاجة إلى الضغط عليه بورقة الاشتراكية والتقدمية، خاصة وأن التحالف الحكومي يتضمن حزب الاتحاد الاشتراكي، ودخول التقدم والاشتراكية إلى الحكومة جاء بمنطق المجاملة والترضية لبن كيران نتيجة للعلاقة الشخصية بينه وبين بن عبدالله".

ورأي المتابعون أن انقطاع الود بين الحزبين مرده أن العثماني لم يغفر للتقدم والاشتراكية ما قامت به المجموعة النيابية للحزب داخل مجلس النواب عندما انتقدت حصيلة الحكومة التي يقودها العدالة والتنمية.

وخلص لزرقي إلى أن "اتجاه رئيس الحكومة إلى حذف كتابة الدولة المكلفة بالماة التابعة للتقدم والاشتراكية قبل ثلاث سنوات دون إخطار الأمين العام للحزب اليساري هو رسالة إلى أنه غير مرغوب فيه في التحالف الحكومي، ويؤكد على هشاشة التحالف بين الطرفين، ويعكس شدة الخلافات بينهما".

في مشروعات تنموية بالحسيمة لم يتم تنفيذها من طرف وزراء الحزب اليساري.

ويعد انتقادات بن عبدالله الحادة لاداء وحصيلة الحكومة رغم أنه كان جزءا منها إلى حدود سنة 2019، رد عليه العثماني بهجوم لاذع، حيث وصف حزب بن عبدالله بـ"المعارضة الجديدة" التي ادعت فشل الحكومة، متسائلا "هل فشلت قبل خروجه منها أو بعد ذلك؟ وهل يتحمل حزب بن عبدالله جزءا من مسؤولية احتجاجات الحسيمة؟".

ونتيجة لذلك اختار التقدم والاشتراكية الالتحاق بالمعارضة مبرزا أن الأغلبية الحكومية "وضعت نفسها رهينة منطق تدبير حكومي مفتقد لأي نفس سياسي حقيقي يمكن من قيادة المرحلة"، وأعلنت الأولوية "للتسابق الانتخابي في أفق سنة 2021".

وأكد بن عبدالله أن خروج حزبه من الحكومة هو الثمن الذي دفعه لحزب في التحالف مع حزب العدالة والتنمية في حكومة عبدالله بن كيران.



رشيد لزرقي
عثماني لم يعد بحاجة إلى الضغط عليه بورقة التقدم والاشتراكية

وأوضح رشيد لزرقي أستاذ العلوم السياسية في حديثه لـ"العرب" أن "حزب التقدم والاشتراكية لم يعد ورقة سياسية ذات أهمية بالنسبة إلى العدالة والتنمية، كما أن العثماني يضع ذلك الحليف السابق خارج الحسابات الانتخابية والسياسية في ظل التطورات السريعة وما يعرفه المشهد السياسي من ديناميكية".

الرباط - يحول الجفاء السياسي دون عودة تحالف براغماتي بين حزبي العدالة والتنمية قائد الائتلاف الحكومي في المغرب والتقدم والاشتراكية المعارض في خضم تسابق الأحزاب على تأمين حظوظها مع اقتراب الانتخابات البرلمانية.

ويستبعد المتابعون تكرار التحالف بين الحزبين على شراكة التحالف الذي أبرم في عهد حكومة عبدالله بن كيران من العام 2012 إلى غاية 2016 استنادا إلى جملة من الخلافات والتناقضات الصادة بينهما والهجوم الحاد بين قياداته في الآونة الأخيرة.

وبرزت عدة خلافات بين زعمي الحزبين سعد الدين العثماني (العدالة والتنمية) ونيل بن عبدالله (التقدم والاشتراكية) في الولاية الحكومية الثانية برئاسة العدالة والتنمية، وزاد الوضع حدة بعد إخراج وزراء التقدم والاشتراكية من الحكومة نتيجة إخلالات